على هامش اجتماع لجنة وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون في الرياض

بنك الكويت الوطني يفوز بجائزتين مرموقتين في العمل الاجتماعي وإحلال وتوطين الوظائف

المطر: برنامج تمكن يستحق أن يكون بمقدمة المشاريع ذات المساهمة المباشرة في النمو الاقتصادي ومستوى الإنتاجية والتطور بالمجتمع

برنامج تمكن لتدريب الكويتيين يتوج بجائزة أفضل مشروع في القطاع الخاص

الشريعان والساير في حوار مع فريق البنك

المطر تتسلم الجائزة

البنك يتمتع بأعلى معدلات الاحتفاظ بالموظفين الكويتيين ما يعكس نجاحه في إدارة رأس المال البشري

كرّمت لجنة وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي بنك الكويت الوطني لفوزه بجائزتي المشروع الرائد في العمل الاجتماعي على مستوى القطاع التجاري الخاص وذلك عن مشروعه المرشح "برنامج تمكّن لتدريب الكويتيين حديثي التخرج، وكذلك تتويجه بجائزة الريادة في مجال إحلال وتوطين الوظائف على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

وبحضور الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج الدكتور نايف الحجرف ووزير التجارة والصناعة، وزير الشؤون الاجتماعية الكويتي فهد الشريعان، سلم وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية السعودي المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، الجوائز لمساعد مدير عام إدارة العلاقات العامة في بنك الكويت منال المطر، والمدير في إدارة استقطاب المواهب في بنك الكويت الوطني مبارك العنزي، وذلك في الحفل التكريمي المصاحب لاجتماعات اللجان الوزارية الذي أقيم في فندق كراون بلازا في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

وتم ترشيح برنامج تمكّن التدريبي لجائزة المشروع الاجتماعي الرائد باعتباره تجربة تدريبية مبتكرة للخريجين الكويتيين الشباب تهدف إلى نقلهم لمستوى إضافي من التنمية الذاتية يدور حول العمل على تحد حقيقي في الأعمال وتشكيل أفكار العمل إلى جانب أنه يعد فرصة استثنائية للكفاءات الوطنية من الجامعيين حديثي التخرج الذين هم بأمس الحاجة إلى هذا النوع من التجربة العملية المكثفة والغنية ليتحولوا إلى قوى عاملة فاعلة ومؤثرة.

وكان بنك الكويت الوطني قد استثمر في البرنامج على مدى ثلاث سنوات وما زال البرنامج مستمراً بالشراكة مع Creative Confidence وهي شركة استشارات وتدريب كويتية متخصصة في الابتكار والإبداع والتعاون. ويشار أنه على مدى السنوات الثلاث الماضية، قدم البرنامج فرصة تدريب وتطوير 120 متدرباً ومتدربة من الكوادر الوطنية، وقد توجه ما يقارب نصف مخرجات البرنامج للعمل في القطاع الخاص ومن ضمنه البنك الوطني.

وبهذه المناسبة، أعربت المطر عن الاعتزاز بهذا الفوز لبرنامج تمكّن التدريبي لاسيّما وأن هذا المشروع لا يقتصر أهميته على توفير التدريب والتنمية الذاتية للشباب الكويتي وإنما يركز على اكتشاف المواهب والاستثمار بها في الإبداع والابتكار، كما أنه يوفر لسوق العمل رؤى فريدة حول الاهتمامات والاحتياجات والتفضيلات في السوق قد لا يكون متاحا التعرف عليها في وسائل وأساليب أخرى.

وقالت " بنك الكويت الوطني يرى في هذا المشروع نموذجاً لمشاريع تتبنى الشباب وتوقظ أحلامهم وتكتشف مواهبهم".

وشددت المطر أن بنك الكويت الوطني يولي البرنامج أهمية كبرى للبرنامج كونه مبتكر وفعال وقادر على تحقيق تطلعات بنك الكويت الوطني وخططه في إيجاد مكانة للشباب والاستثمار بالطاقات الجديدة، كما أنه قد تم تصميمه خصيصاً لمواجهة التحديات والمنافسة في السوق واختبار أفكار خلاقة وإعطائها مساحتها اللازمة للانطلاق والإبهار.

معايير الاستدامة

وأضافت أن قيمة المشروع الحقيقية بتحقيقه العديد من معايير الاستدامة في المجتمع، لاسيّما إسهامه في النمو الاقتصادي ومستوى الانتاجية والتطور بالنظر إلى إمكانيات المشروع وقدرته على تعزيز الامكانات الاقتصادية والاجتماعية خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار دوره في سد الفجوة بين الطلاب والقوى العاملة من خلال إنشاء عملية توظيف مختلفة للمشاركة، وتشجيع الكويتيين للعمل في القطاع الخاص.

كما نوّهت إلى "بقدر فخرنا بقدرتنا على إطلاق المشاريع الرائدة نعتز بشبابنا وشباتنا الذين بمواهبهم وحماسهم كانوا قيمة مضافة في مختلف نسخ برنامج تمكن".

ويشار إلى أن بنك الكويت الوطني بدأ بشراكته الاستراتيجية مع Cr–ative Confidence في العام 2020 كشراكة حصرية لانطلاق هذا البرنامج. ويقدم البرنامج فرصة تدريب وتطوير لمدة شهرين عبارة عن التزام بدوام كامل لمدة 10 أسابيع وعلى مدار 5 أيام في الأسبوع.

وتجدر الإشارة إلى أن استمرارية البرنامج تعكس تمسك البنك بما يقدمه البرنامج من قيمة مضافة وفرصة استثنائية للكفاءات الوطنية من الجامعيين حديثي التخرج الذين هم بأمس الحاجة إلى هذا النوع من التجربة العملية المكثفة والغنية ليتحولوا إلى قوى عاملة.

ريادة في التوطين

وتأتي الجائزة الثانية التي تسلمها البنك لتميزه في مجال إحلال وتوطين الوظائف على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي لتبرهن على الدور الرائد الذي يقوم به البنك على صعيد الاستثمار في الكفاءات المحلية، وهو ما يجعل البنك جهة العمل الأكثر جذباً للكفاءات الكويتية، حيث تتمثل استراتيجيته في السعي الدؤوب نحو جذب أفضل المواهب ودعم أهداف رؤية كويت جديدة 2035 الرامية لزيادة توظيف المواطنين الكويتيين في القطاع المصرفي ودعم الاقتصاد الوطني من خلال استقطاب المواهب المحلية.

ويعد الوطني أكبر مؤسسات القطاع الخاص الكويتي توظيفاً للعمالة الوطنية بنسبة تبلغ 74.6% بنهاية 2021، وذلك تماشياً مع استراتيجيته الخاصة بجذب واستقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة وتطوير مهارتهم من أجل إعداد قادة مؤهلين للمستقبل على أعلى مستوى.كما يواصل البنك دوره التاريخي في دعم التنوع والمساواة كأساس ومحور هام في تبني الاستدامة خلال عملية التوظيف حيث شكلت الإناث 44.4% من عمليات التوظيف الجديدة التي تمت خلال العام الماضي، وهو ما يؤكد على التزام البنك بالمساواة بين الجنسين، وبالإضافة إلى ذلك عزز البنك من هذا الالتزام مع بلوغ الإناث 45.6% من إجمالي الموظفين كما دعم تمكين المزيد من السيدات من خلال التوجيه وتوفير فرص أمام تطورهن الوظيفي، كما يحرص البنك على توفير فرص توظيف للمواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة حيث بلغت نسبة توظيفهم نحو 0.4% من إجمالي عدد الموظفين.

وتأكيداً على تكريس دوره كأحد أكبر الداعمين للكوادر الوطنية الشابة وتأهيلهم لسوق العمل يشارك البنك في مختلف معارض التوظيف بهدف تقديم خدمات تثقيفية وتنويرية تساعد الشباب الباحثين عن فرص عمل بالقطاع الخاص في اتخاذ القرار المناسب بشأن مستقبلهم الوظيفي.وتتبوأ استراتيجية البنك لتطوير كوادره مكانة هامة في صميم خططه الاستراتيجية وذلك لأيمانه بأن كفاءة فريق العمل تضمن جودة ما يقدمه من خدمات مصرفية بشتى أنواعها وعلى مستوى الأسواق المختلفة التي يعمل بها كما يستثمر الوطني وبقوة في موظفيه الذين يعدهم ثروته الحقيقية، حيث يوفر أفضل البرامج التدريبية وورش العمل التي تطور مهاراتهم الخاصة بالقيادة وتنفيذ الاستراتيجيات وإدارة التغيير والابتكار لمواكبة التطورات المتلاحقة التي تشهدها الصناعة المصرفية.

باستثمارات قدرها 4.1 مليارات ريال والمنشآت الصغيرة استحوذت على معظمها

السعودية: إصدار 115 ترخيصا صناعيا جديدا خلال أغسطس

توزعت على 5 أنشطة هي "المنتجات الغذائية" و"المواد الكيميائية" و"المعادن المشكلة" و"المطاط واللدائن" و"الأثاث"

"وكالات" : كشفت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في السعودية عن إصدار 115 ترخيصا صناعيا جديدًا خلال شهر أغسطس الماضي.

وبحسب الوزارة، فإن التراخيص الجديدة توزعت على 5 أنشطة صناعية، يتصدرها نشاط صناعة المنتجات الغذائية بـ 21 ترخيصًا، ونشاط صنع المواد والمنتجات الكيميائية بـ 14 ترخيصًا، ونشاط صناعة منتجات المعادن المُشكلة باستثناء المعدات والآلات بـ 13 ترخيصًا، أما نشاط صناعة منتجات المطاط واللدائن، وصناعة الأثاث فكان لكل منهما 10 تراخيص.

وأوضح التقرير الصادر عن المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية التابع للوزارة أنّ إجمالي عدد التراخيص الصناعية التي أصدرتها الوزارة منذ مطلع العام الجاري حتى نهاية شهر أغسطس قد بلغ 646 ترخيصًا، فيما وصل عدد المصانع القائمة وتحت الإنشاء في المملكة حتى نهاية الشهر نفسه إلى 10،707 آلاف مصنع، بحجم استثمارات يبلغ 1.370 تريليون ريال، نقلاً عن وكالة الأنباء السعودية "واس".وبيّن التقرير أنّ حجم الاستثمارات في التراخيص الجديدة لشهر أغسطس قد بلغ 4.1 مليار ريال، فيما استحوذت المنشآت الصغيرة على معظم التراخيص الصناعية الجديدة خلال الشهر نفسه بنسبة 85.22%، تليها المنشآت المتوسطة بنسبة 11.30%.

وسجلت المصانع الوطنية النسبة الأكبر من إجمالي التراخيص الصادرة حسب نوع الاستثمار بنسبة 79.13%، تليها المنشآت ذات الاستثمار المشترك بنسبة 13.04%، ومن ثم المنشآت الأجنبية بـ 7.83%.

وأفاد تقرير المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية أنّ المصانع التي بدأت الإنتاج خلال شهر أغسطس الماضي بلغت 68 مصنعًا، بحجم استثمارات يبلغ 2.3 مليار ريال، تتصدرها المعادن اللافلزية بـ15 مصنعًا، ثم مصانع المواد الغذائية بـ12 مصنعًا، والمطاط واللدائن، والمعادن المُشكلة بـ7 مصانع لكل منهما، ومن ثم الآلات والمعدات بـ5 مصانع، فيما استحوذت المصانع الوطنية على إجمالي المصانع التي بدأت الإنتاج بنسبة 80.88%، تليها المصانع الأجنبية بـ10.29%، ومن ثم المصانع المشتركة بـ 8.82%.

وكشف التقرير أنّ التراخيص الصناعية الجديدة توزعت على 9 مناطق إدارية، تتصدرها منطقة الرياض بـ41 مصنعًا، ومن ثم منطقة الشرقية بـ26 مصنعًا، ومن ثم منطقة مكة المكرمة بـ22 مصنعًا، ومنطقة المدينة المنورة بـ8 مصانع، ومنطقة القصيم بـ 7 مصانع، ومنطقة عسير بـ4 مصانع، و3 مصانع لمنطقتي تبوك وحائل، وأخيرًا منطقة جيزان بمصنع واحد.

يُذكر أنّ وزارة الصناعة والثروة المعدنية تُصدر عبر المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية بشكل شهري أهم المؤشرات الصناعية التي توضح طبيعة حركة النشاط الصناعي في المملكة، إضافةً إلى الكشف عن حجم التغيير الذي يشهده القطاع في الاستثمارات الصناعية الجديدة، بالإضافة إلى حجم الوظائف التي يوفرها القطاع.

أحد المصانع في السعودية

بلتزم بتوزيع أرباح فصلية وسنوية ويوفر سيولة أسبوعية للمستثمرين المحترفين والمؤسساتيين

«ضمان للاستثمار» تطلق صندوقاً خاصاً للاستثمار في الطروحات العامة الأولية في الإمارات

دبي : تماشياً مع الخطط والرؤى الشاملة لتطوير الأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ أعلنت شركة "ضمان للإستثمار" عن إطلاق صندوق استثمار مشترك لتمكين المستثمرين المحترفين و المؤسساتيين من الاستثمار في الاكتتابات العامة الأولية الجديدة في دولة الإمارات، وتحقيق عائدات أعلى مقارنة بمؤشرات أسواق الأسهم الإماراتية.يأتي إطلاق الصندوق الجديد بالتزامن مع الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومة دولة الإمارات لخصخصة المرافق العامة أو الشركات المملوكة لها، وفي وقت تشهد فيه الأسواق المالية ومعدلات السيولة في الدولة تطورات متسارعة. ويعد الصندوق الجديد فرصة مميزة تتيح للمستثمرين المشاركة في الاكتتابات الأولية المرتقبة، والاستفادة من الفرص الواعدة لزيادة رأس المال، لا سيما في ظل معدلات النمو القوية التي تشهدها دولة الإمارات في أعقاب مرحلة التباطؤ الاقتصادي في العالم أجمع. وقد أسهم هذا الأمر، إلى جانب ضعف فرص الاكتتاب العام في الأسواق العالمية الأخرى، في خلق اهتمام قوي من جانب المستثمرين من الشركات الأجنبية في عمليات الاكتتاب العام في المنطقة.ومن المتوقع أن يستقطب الصندوق، الذي يخضع للتنظيم والرقابة من هيئة الأوراق المالية والسلع، اهتمام المستثمرين من مختلف أطياف المشهد المالي، بما في ذلك الشركات الاستثمارية والمستثمرين المحترفين والشركات العائلية الخاصة.وقد أوضح رئيس مجلس إدارة شركة "ضمان للاستثمار" شهاب قرقاش، ": "تبوأت شركة "ضمان للإستثمار" منذ تأسيسها مكانة رائدة في طرح المنتجات والخدمات التي توفر أفضل قيمة للعملاء على المدى الطويل، ويمثل "صندوق ضمان الإمارات لأسهم القيمة" الذي أطلقناه في العام 2001، والذي حقق عائدات بلغت أكثر من 300% على مدار خمسة أعوام أحد أبرز الأمثلة على هذه المنتجات. ولمواصلة البناء على هذا الإرث العريق، يسرنا إطلاق صندوق الاستثمار في الاكتتابات الأولية في دولة الإمارات، والذي سيوفر للمستثمرين فرصة قيّمة للمشاركة والاستفادة من الزخم والحراك القوي الذي تشهده الأسواق المالية في الدولة هذه الفترة".كما علق الرئيس التنفيذي لشركة "ضمان للإستثمار" أحمد خضر خان قائلاً: "بالاستفادة من توقعات النمو للاقتصاد الكلي وتواصل برامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي وتطوير بنية سوق العمل في الدولة، أطلقنا صندوق ضمان للاستثمار في الاكتتابات الأولية في دولة الإمارات في شهر سبتمبر 2022 للمشاركة في مسيرة التنمية والازدهار التي تشهدها الدولة. سيعمل الصندوق على الاستثمار في الاكتتابات العامة الأولية المرتقبة وفي الشركات التي تم إدراجها خلال العامين الماضيين. لقد صمم الصندوق لتلبية احتياجات المستثمرين المحترفين والمؤسساتيين حيث من المتوقع أن يقوم بتوزيع أرباح فصلية وسنوية على التوالي". من جانبه، قال رئيس إدارة الأصول في "ضمان للاستثمار علي العدو": "إن الخبرة والكفاءة العالية التي يتمتع بها فريق إدارة الأصول لدى شركة "ضمان للإستثمار" سيمكن مستثمري صندوق ضمان للاستثمار في الاكتتابات الأولية العامة في دولة الإمارات من الاستفادة من سجلنا الاستثماري الحافل بالنجاحات والإنجازات، وآليات الاستثمار القوية لتحقيق أفضل العائدات الفصلية. وسيمثل هذا الصندوق أداة استثمارية هامة ستساعد المستثمرين من الاستفادة من سوق الاكتتابات العامة القوية المرتقبة على مدار السنوات الثلاث القادمة الذي لن يقتصر على الشركات والهيئات الحكومية بل سيشمل العديد من شركات القطاع الخاص".